والشرع الطريق المستقيم والتحبير الاحبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا
مبنى على عادة العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشأم من غراب البين اصدقه فى مرتبة اى اصدق هذا النبى حال كونه
فى شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق على مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام
انكارى على حذف الهمزة والاخفش يعتبره فى الاخبار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه
فى قوله تعالى فى تسع ايات الى فرعون وملائه وهى اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمس
وهى انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عم ربنا اطمس على اموالهم والجدب فى بواديهم واما الايتان الاخريان
وهما الفلق والنقصان فى مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عم الى فرعون والثانية من قبيل الجدب فى المزارع
فبذا اندفع اعتراض الكشاف على الاية السابقة بان الايات احدى عشر **قوله** فيحصل بدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق
ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحقيقها فيما نحن فيه ثم **قوله** اذ استمرار الفعل
اصعب بيان سر انتفاء العكس اعنى قصد الاستغراق فى الاثبات والاكتفاء فى المنفى بالانتفاء فى الجملة **قوله** وكان نفى
النفى اثباتا نحو مازال وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفى مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع
على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان مازال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا
فى الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشى ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفى عليه على انه قد يعترض على الجواب
الذى ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتى على عمومه واطلاقه اذا قلت فى جواب مازال زيد غنيا لا اوردا على من يدعى
دوام الغنى لا يكون النفى المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره فى الحقيقة من قبيل ورود النفى على
الاثبات فتامل **قوله** وقد عرفت ما فيه من ان الحال فى الحال مقارنة حصول مضمونها بحصول مضمون العامل ولو كان فى
الاستقبال لا بزمان المتكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذلك **قوله** فيمن رفع
عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل التفتازانى على
الكافى بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنقل الفحول بمعزل عن القبول وفى شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على
بدنه بنصب الاسم الذى هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو فى التحقيق من نصب المبتدا والقطع بان
الحال هو الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اى رجع فى عوده على بدئه اى ذهب فى طريقه الذى جاء منه وان يكون على

المفعولية

المفعولية فان رجع قد يجى متعديا كما فى قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانبارى فى الاسرار
ان عوده من المصادر التى اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك **قوله** لعدم دلالتها
على عدم الثبوت الخ واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفرد من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول
الواو اولى **قوله** مع ظهور الاستيناف علل فى الايضاح ظهور الاستيناف فى الاسمية باستقلالها بالفايدة وههنا
بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت
وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل اما الاول فلانه احد شقى الدليل الذى ذكر
على جواز الامرين وفى مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود
معارضه واما الثانى فلان ظهور الاستيناف فى الاسمية كظهورها فى الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفايدة
اللهم الا ان يثبت انه فى الاسمية اظهر منه فى الفعلية ولا سبيل الى الثانى ايضا والا لكان مجى المضارع المنفى وكذا الماضى
مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفردة كما مر **قوله** اى وانتم من اهل
المعرفة اى وانتم تعلمون ما بينهما الخ الاول على تنزيل المتعدى منزلة اللازم والثانى على حذف المفعول **وقوله** حق ذهب من
فى المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو لشبهها بالخبر
والنعت وورودها فى كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفى النظم نحو قوله ما بال
عينك منها الماء ... وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو وبقية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اى منه
قوله حتى يدخل فى صلة العامل المراد من الدخول فى صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعله اثباتا
مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوى الذى ذكره عكسه **قوله** قريب فى المعنى من قولك وجدته حاضره الخ يريد ان مجموع الجملة فى
البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتداء الذى
هو فاعل فى المعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومفرد فى التقدير هذا ثم التوجيه الذى ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان
بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده خبر الذا المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا
لمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا لحاضراه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل فى الظاهر
لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة الى التكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف فى مثله مقيسا او مسموعا فيه **قوله** الذى